

Distr.: General
25 February 2005
Arabic
Original: English



بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥١٣١ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وفي إطار نظر المجلس في البند المعنون "المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"استعرض مجلس الأمن بإمعان التقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بالمشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2005/86) المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ويعيد تأكيد بيان رئيسه S/PRST/2004/7 المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير زيادة التعاون بين مختلف البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، ويتطلع إلى تلقي التقرير المقبل للأمين العام عن التعاون فيما بين البعثات. ويرحب المجلس أيضا بالشراكة المتنامية والبناءة بين منظومة الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفراى الدول الأعضاء، والشركاء الإنمائيين الرئيسيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، ومنها المنظمات النسائية، بهدف معالجة المشاكل المعقدة العديدة التي تواجه منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

"ويعرب مجلس الأمن من جديد عن اعتقاده بضرورة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالقضايا دون الإقليمية والعابرة للحدود في إطار استراتيجية أوسع لمنع الصراعات وإدارة الأزمات وبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية. وتحقيقا لذلك، يشجع المجلس أيضا مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على مواصلة تشجيع الأخذ بنهج دون إقليمي متكامل ومشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع سائر الشركاء الدوليين الرئيسيين ومنظمات المجتمع المدني.

”ويرحب مجلس الأمن بالاحتمالات المشجعة لتنشيط اتحاد نهر مانو واستئناف الحوار بين دوله الأعضاء بشأن أمور منها على وجه الخصوص سبل التصدي للمرتزقة. ويرحب أيضا بالمبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء وحدة خاصة بالأسلحة الصغيرة واعتماد برنامج جديد لمراقبة الأسلحة الصغيرة (برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للأسلحة الصغيرة) وبجهودها المستمرة لتحويل الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموقع في أبوجا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى اتفاقية ملزمة.

”ويرحب المجلس بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ خططها الرامية إلى مكافحة نشر الأسلحة الصغيرة بطريقة غير مشروعة. ويكرر المجلس مناشدة جميع الدول الأعضاء والمنظمات القادرة تقديم مزيد من المساعدة للجماعة في هذا الميدان. ويدعو المجلس البلدان المنتجة والمصدرة للأسلحة وبلدان غرب أفريقيا إلى بحث السبل الكفيلة بتنفيذ الوقف الاختياري.

”ويدعو المجلس الدول الأعضاء والشركاء الدوليين الرئيسيين إلى بحث السبل العملية لمساعدة الجماعة على تعزيز قدراتها في مجالات منع نشوب الصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، من خلال جملة من التدابير منها توفير الخبرة التقنية والبرامج التدريبية والموارد اللوجستية والمالية. وفي هذا الإطار، يؤكد المجلس من جديد الأهمية القصوى لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والجنود الأطفال، من أجل وضع حد لثقافة العنف وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق مصالح وطنية في البلدان الخارجة من الصراع، ويكرر مناشدته المجتمع الدولي توفير التمويل الكافي لهذه الغاية.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الأزمات الجارية أو الناشئة في غرب أفريقيا تهدد الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية ويشير، في هذا الصدد، بقلق بالغ إلى ما ينشأ أو يجري بشأن نقل السلطة في بعض البلدان من توترات جديدة، يشترك فيها أفراد من قوات الأمن والقوات المسلحة، وهو ما قد يزيد من عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

”ويشير مجلس الأمن، في هذا الصدد، إلى موقف الاتحاد الأفريقي بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات المشار إليها في إعلان الجزائر العاصمة لعام ١٩٩٩ وإعلان لومي لعام ٢٠٠٠.

”ويرحب المجلس بالإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لمعالجة هذه القضايا.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء اشتراك أفراد منهم من قوات الأمن والقوات المسلحة في أنشطة غير مشروعة منها تهريب الأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية، والاتجار بالبشر، وممارسة الابتزاز عند حواجز الطرق، وغسل الأموال، في سياق سوء الإدارة الذي يعترى إقامة العدل، وضعف قدرة الحكومات على مكافحة الأنشطة الإجرامية والإفلات من العقاب. ويشدد المجلس على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للقضايا الأساسية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي في بلدان غرب أفريقيا.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة الإصلاحات الأمنية الهادفة إلى تحسين العلاقات المدنية - العسكرية في البلدان الخارجة من حالات الصراع وخلق ثقافة سلام واستقرار وتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أن يواصل مع الحكومات والمنظمات المهتمة بحث سبل وضع الإصلاحات الأمنية وتنفيذها.

”وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتحسين آليات مراقبة الحدود في غرب أفريقيا من خلال تيسير تدفق المعلومات بين السلطات الوطنية لإنفاذ القانون، وكذلك من خلال التواصل والتعاون على الصعيد الإقليمي في قضايا إنفاذ القانون.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية الحد من مخاطر عدم الاستقرار المتزايدة على امتداد بعض المناطق الحدودية. وبناء عليه، يشجع المجلس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على تيسير تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالمناطق الحدودية الحساسة في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الأمانة التنفيذية للجماعة ودولها الأعضاء المعنية، ويدعو الجهات المانحة إلى دعم هذه الجهود.

”ويشدد المجلس على الحاجة إلى مساعدة دول غرب أفريقيا على الحد من الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود وتعزيز قدرات هيئات المجتمع المدني التي تعمل من أجل ترويج ثقافة اللاعنف والسلام عبر الحدود.

”ويشدد مجلس الأمن كذلك على الحاجة إلى إيجاد الأنشطة الاقتصادية وحفز التنمية كوسيلة لتعزيز السلام الدائم في المنطقة دون الإقليمية. ويحث الجهات المانحة الدولية على مساعدة دول الجماعة الاقتصادية على تلبية هذه الحاجة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد الحاجة الملحة لإيجاد حلول دائمة لمشكل بطالة الشباب للحيلولة دون تجنيد الجماعات المسلحة غير القانونية للشباب العاطلين. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضمن تقريره المرحلي المقبل توصيات عملية بشأن أفضل السبل للتصدي لمشكلة بطالة الشباب.

”ويحث المجلس البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على مواجهة الحالة الإنسانية الصعبة في أجزاء عديدة من المنطقة دون الإقليمية وتوفير الموارد الكافية في إطار عملية النداءات الموحدة الخاصة بغرب أفريقيا لعام ٢٠٠٥، وذلك كجزء من استراتيجية إقليمية للاستجابة الإنسانية تهدف إلى تحسين أمن الناس الذين هم في أمس الحاجة إلى الحماية أو أولئك الذين توشك قدرتهم على التحمل على النضوب.

”ويعرب المجلس عن عزمه إبقاء هذه القضايا قيد الاستعراض، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم بيانات عنها بانتظام في تقاريره عن بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية.“